



143 مليون دولار صافي شراء الأجنبي بالأسهم الكويتية خلال مايو الماضي

1,1 مليار دولار تدفقات أجنبية للبورصة في 2019

بلغت 14,61 ألف حساب في مايو الماضي بنمو 0,2%

الحسابات النشطة بالبورصة.. تواصل الارتفاع

■ تراجع حسابات الكويتيين النشطة بنسبة 0,2% وارتفاع نسبة الخليجيين 2,4% والأجانب 5,9%

البورصة الكويتية في الآونة الأخيرة على وقع ترقيتها لمؤشر فوتسي للأسواق الناشئة وقدرتها على استقطاب سيولة أجنبية لمبارية، فضلا عن ترقيتها المحتملة لمؤشر MSCI خلال الشهر الجاري. وسجلت حسابات الكويتيين خلال تعاملات مايو الماضي تراجعاً بنسبة 0,2%، إذ بلغ العدد 13,287 حساباً نشطاً من 13,323 حساباً في الشهر قبل الماضي، فيما بلغت الحسابات غير النشطة نحو 356,1 ألف حساب. فيما ارتفع عدد الحسابات الخليجية النشطة في الشهر الفائت إلى 258 حساباً مقابل 252 حساباً في إبريل الماضي بنسبة ارتفاع 2,4%، فيما بلغ عدد الحسابات غير النشطة للمستثمرين الخليجيين 3,9 آلاف حساب. كذلك ارتفعت حسابات الأجانب النشطة بنسبة 5,9% في الشهر الماضي مقارنة مع الذي سبقه، حيث بلغ عدد حسابات الأجانب النشطة 1074 حساباً مقارنة مع 1014 حساباً، ويقدر عدد الحسابات غير النشطة للأجانب بـ 14,5 ألف حساب.

واصلت حسابات التداول النشطة بالبورصة الكويتية ارتفاع أعدادها منذ بداية العام الحالي بشكل ملحوظ، حيث ارتفع العدد خلال تعاملات مايو الماضي بنسبة 0,2%، حيث بلغ عدد الحسابات النشطة في الشهر الماضي 14,61 ألف حساب مقارنة مع 14,58 ألف حساب في إبريل الفائت. وبلغت نسبة الحسابات النشطة خلال الشهر الماضي 3,75% من إجمالي الحسابات التي لها الحق في التداول بأسمهم البورصة طبقاً لإحصائيات البورصة بنهاية مايو والتي تقدر بـ 389,26 ألف حساب. وفي ظل استمرار الارتفاع التدريجي في أعداد الحسابات النشطة، استمر تراجع نسبة الحسابات الخاملة والتي لم يجر التداول عليها إلى 96,25% من إجمالي حسابات التداول. ويأتي هذا الارتفاع في أعداد الحسابات النشطة منطلقاً في ظل المعطيات الإيجابية التي باتت تتمتع بها



■ 332,4 مليون دينار استثمارات كويتية غادرت البورصة في 2019

■ 7,6 ملايين دينار صافي الاستثمار الشرائي للخليجيين منذ بداية العام

13,4 مليون دينار (44 ملايين دولار) بضغط مشتريات من جانب المؤسسات والشركات بمقدار 22,4 ملايين دينار (37,6 مليون دولار). وبلغ صافي الاستثمار الشرائي للخليجيين خلال الخمسة أشهر الماضية 7,6 ملايين دينار (25 مليون دولار) يدفع من مشتريات المؤسسات والشركات الذين وصل صافي شرائهم منذ بداية العام إلى 57,5 مليون دينار (189 مليون دولار).

وسجلت المؤسسات والشركات المحلية صافي بيع على الأسهم خلال مايو بقيمة 11,2 ملايين دينار من خلال عمليات شراء بقيمة 65 مليون دينار قابلها عمليات بيع بقيمة 76,2 مليون دينار. وسجلت صناديق الاستثمار المحلية صافي شراء على الأسهم خلال مايو بقيمة 4,8 ملايين دينار من خلال عمليات شراء بقيمة 30,1 مليون دينار قابلها عمليات بيع بقيمة 25,3 مليون دينار.

كما بلغت عمليات البيع لدى محافظ العملاء والتي حققت صافي بيع 27,1 مليون دينار من استثمارات في البورصة خلال مايو الماضي بعد أن وصلت عمليات الشراء لديها إلى 148 مليون دينار مقابل عمليات بيع بـ 175,4 مليون دينار.

توقعات متفائلة

وكانت شركة «هيرميس» قد توقعت في تقرير سابق لها تدفق 2,4 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية إلى البورصة الكويتية خلال العامين المقبلين وحتى مايو 2020 نتيجة انضمام السوق إلى المؤشرات العالمية للأسواق الناشئة متوقعة تدفق 900 مليون دولار بعد تفعيل الانضمام لمؤشر فوتسي في سبتمبر الماضي و1,5 مليار دولار في حال الانضمام لمؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة.

دينار (1,07 مليار دولار)، وفي المقابل حققت صناديق الاستثمار صافي تعاملات بيعية بقيمة 992 ألف دينار (3,3 ملايين دولار) كما اتجهت صافي تعاملات الأفراد إلى البيع بقيمة 2,8 مليون دينار (9,2 ملايين دولار).

الكويتيون يبيعون بكثافة

وكتف الكويتيون من مبيعاتهم للأسهم خلال مايو الماضي، حيث زاد البيع عن الشراء بقيمة 56,9 مليون دينار (187 مليون دولار) ليزيد من خروج الاستثمارات الكويتية من البورصة منذ بداية العام إلى 332,4 مليون دينار من الاستثمارات الكويتية التي غادرت البورصة خلال 2019 بما يزيد على مليار دولار.

وأظهرت حصيلة تعاملات فئات المستثمرين بالبورصة الكويتية خلال مايو وصول مشتريات الأفراد الكويتيين إلى 235 مليون دينار مقابل مبيعات بـ 258 مليون دينار ليبلغ صافي تعاملاتهم بيعه تزيد على 23 ملايين دينار لتتأكد كل مشتريات الكويتيين.

ومنذ بداية العام وخلال الأشهر الـ 5 الماضية، قام الأجانب بضع 1,1 مليار دولار (ما يعادل 324,8 مليون دينار) في الأسهم الكويتية، كصافي شراء لتعاملاتهم خلال تلك الفترة. وتركزت مشتريات الأجانب في هذا الشهر من خلال المؤسسات والشركات والتي حققت فائض شراء بقيمة 41 مليون دينار (ما يعادل 102 مليون دولار)، كما حققت صناديق الاستثمار صافي تعاملات شرائية بقيمة 4,3 ملايين دينار (14 مليون دولار)، بينما اتجه صافي تعاملات الأفراد إلى البيع بقيمة 1,8 مليون دينار (5,9 ملايين دولار).

علاء مجيد

شهدت بورصة الكويت المزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي خلال شهر مايو الماضي، حيث حقق الاستثمار الأجنبي صافي شراء بقيمة 143 مليون دولار (43,5 مليون دينار) خلال تعاملات هذا الشهر. ومنذ بداية العام وخلال الأشهر الـ 5 الماضية، قام الأجانب بضع 1,1 مليار دولار (ما يعادل 324,8 مليون دينار) في الأسهم الكويتية، كصافي شراء لتعاملاتهم خلال تلك الفترة. وتركزت مشتريات الأجانب في هذا الشهر من خلال المؤسسات والشركات والتي حققت فائض شراء بقيمة 41 مليون دينار (ما يعادل 102 مليون دولار)، كما حققت صناديق الاستثمار صافي تعاملات شرائية بقيمة 4,3 ملايين دينار (14 مليون دولار)، بينما اتجه صافي تعاملات الأفراد إلى البيع بقيمة 1,8 مليون دينار (5,9 ملايين دولار).

«كامكو» تبيع شركة في مصر بـ 24 ألف دينار

العالمي - مصر، هي شركة مؤسسة ومرخص لها من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية، ومملوكة بالكامل لشركة بيت الاستثمار العالمي في الكويت «جلوبل»، وهي شركة تابعة لكامكو. وتابع البيان أن عملية الشراء المشار إليها تأتي استكمالاً لنهج كامكو التوسعي من خلال تعزيز الانتشار الجغرافي للشركة إقليمياً ودولياً.

أعلنت شركة كامكو للاستثمار عن توقيعها عقد بيع ابتدائي كامل أسهم رأسمال شركة بيت الاستثمار العالمي - مصر، وذلك بشكل مباشر وغير مباشر من خلال شركتين تابعتين مؤسستين في كل من الكويت، ومركز دبي المالي العالمي بقيمة 1,38 مليون جنيه مصري، ما يعادل 24,21 ألف دينار. وبحسب بيان «كامكو» على موقع البورصة أمس، فإن بيت الاستثمار

تابعة لـ «الامتياز» تفوز بعقد بـ 5 ملايين دينار

الوقود بمحطة الشويخ. وأشار البيان إلى أن مدة العقد 30 شهراً، ومن المتوقع أن تحقق الشركة التابعة نسبة هامش ربح 2 إلى 4% من قيمة العقد، مع العلم أن نسبة هامش الربح المذكور هي نسبة تقديرية وغير ثابتة، وتتغير صعوداً وهبوطاً على ضوء مراحل سير المشروع، ومدة التنفيذ، ونسب الإنجاز، ومدى تحقيق النتائج الفعلية بعد التنفيذ الكامل للمشروع.

أعلنت مجموعة الامتياز القابضة عن حصول إحدى الشركات التابعة بنسبة 50,69%، على عقد تزويد وتنفيذ أعمال في محطة الشويخ التابعة لوزارة الكهرباء والماء الكويتية، بقيمة 5,39 ملايين دينار. وحسب بيان الامتياز على موقع البورصة أمس، فإن العقد يتعلق بتزويد وتنفيذ التشغيل المبدئي والصيانة لأعمال تطوير البنية التحتية لأنظمة استقبال

بنهاية أبريل الماضي.. وأصول «المركزي» تفقد لأعلى مستوياتها التاريخية

«الائتمان» يسجل أول تراجع منذ بداية 2019 إلى 37,16 مليار دينار

■ 2,5% ارتفاعاً شهرياً في القروض الاستهلاكية خلال أبريل لتبلغ 1,18 مليار دينار ■ الودائع تواصل النمو للشهر الثاني على التوالي إلى 43,3 مليار دينار



■ 10,7% تراجعاً شهرياً للودائع بالعملة الأجنبية لتسجل مستوى 2,4 مليار دينار

الرئيسي لتراجع ودائع القطاع الخاص هو تراجع الودائع بالعملة الأجنبية بنسبة شهرية كبيرة بلغت 10,7% لتسجل مستوى 2,4 مليار دينار مقارنة بـ 2,7 مليار دينار بنهاية مارس الماضي.

أصول «المركزي» من جهة أخرى، أظهرت البيانات ارتفاع الأصول الأجنبية خلال شهر أبريل الماضي بنسبة 3,7% على أساس شهري، وهو أعلى مستوياتها التاريخية، حيث أوضح «المركزي» أن إجمالي الأصول الأجنبية بلغ 11,19 مليار دينار بنهاية أبريل 2019، وبلغ مجموع الموجودات 11,27 مليار دينار. وكانت الأصول الأجنبية للمركزي الكويتي، سجلت 10,87 مليارات دينار بنهاية مارس الماضي. وعلى أساس سنوي، ارتفعت الأصول الأجنبية 9,5%، من 10,29 مليارات دينار في شهر أبريل 2018، وقد تضمنت الأصول أرصدة نقدية وحسابات وسندات وودائع بالعملة الأجنبية، إضافة للقيمة الدفترية للذهب بنحو 31,7 مليون دينار.

الشهري الذي شهدته بنهاية شهر مارس الماضي بنسبة 2,8%.

الودائع تواصل الارتفاع

وعلى صعيد الودائع لدى البنوك الكويتية الحكومية والخاصة، فقد وصل الارتفاع للشهر الثاني على التوالي مسجلة مستوى 43,3 مليار دينار بنمو شهري بنسبة 0,4%، حيث دعم هذا النمو بالودائع زيادة الحكومة لودائعها لدى القطاع المصرفي الكويتي بنسبة 6,5% وبقائمة 393 مليون دينار خلال شهر أبريل، لترتفع الودائع الحكومية بمقدار 6,4 مليارات دينار، مقارنة بمستوى 5,6 مليارات دينار بنهاية شهر مارس الماضي. وعلى النقيض، خفض القطاع الخاص من ودائعه لدى البنوك الكويتية بنسبة 0,6% بنهاية أبريل الماضي، لتسجل مستوى 36,9 مليار دينار، بالمقارنة بمستوى 37,1 مليار دينار بنهاية مارس الماضي، أي أن القطاع الخاص سحب 220 مليون دينار من ودائع القطاع المصرفي خلال شهر واحد، حيث كان السبب

دينار، وذلك نتيجة قرار بنك الكويت المركزي في نهاية شهر نوفمبر 2018 برفع سقف الاقتراض في الكويت من 15 ضعفاً الراتب إلى 25 ضعفاً، وهو ما أتى بنمائه خلال أول 4 أشهر من 2019، وصعد بمستويات الائتمان لدى القطاع المصرفي الكويتي. وعلى صعيد القطاعات، فقد ارتفعت القروض الاستهلاكية، الموجهة لشراء سلع معمرة وسيارات، بنسبة 2,5% بنهاية شهري أبريل الماضي إلى 1,18 مليار دينار، بالمقارنة بمستوياتها بنهاية مارس البالغة 1,15 مليار دينار، فيما سجلت القروض المسطحة، والتي تمنح للكويتيين بغرض ترميم أو شراء سكن خاص، ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0,2% إلى 11,8 مليار دينار، مقارنة بـ 11,7 مليار دينار بنهاية مارس الماضي. وفي المقابل، شهدت القروض الموجهة لشراء أوراق مالية تراجعاً شهرياً كبيراً بنسبة 8,2% لتسجل مستوى 2,39 مليار دينار بنهاية أبريل الماضي، مقارنة بـ 2,6 مليار دينار بنهاية مارس الماضي، لتعود من جديد إلى الانخفاض بعد الارتفاع

مصطفى صالح

خالف الائتمان لدى البنوك الكويتية مساره السعودي الذي شهدته خلال الشهور الأربعة الماضية، ليسجل أول تراجع في مستوياته خلال 2019، منخفضاً بنسبة 0,7% بنهاية شهر أبريل الماضي إلى 37,16 مليار دينار، بالمقارنة بمستوى 37,42 مليار دينار بنهاية مارس الماضي، متراجعا بقيمة 259 مليون دينار. وفي المقابل، عززت الودائع لدى القطاع المصرفي الكويتي من نموها للشهر الثاني على التوالي، مرتفعة بشكل شهري بنسبة 0,4% وبقائمة 172,9 مليون دينار، لتسجل إجمالي الودائع لدى البنوك الكويتية بنهاية أبريل الماضي مستوى 43,3 مليار دينار، بالمقارنة بمستوى 43,16 مليار دينار بنهاية مارس الماضي، وذلك بحسب بيانات بنك الكويت المركزي لشهر أبريل 2019. ومنذ بداية العام الحالي، عزز الائتمان لدى البنوك الكويتية من نموه ليسجل ارتفاعاً بنسبة 0,5% وبقائمة 186,8 مليون دينار، حيث دعم هذا النمو الارتفاع الكبير في القروض الاستهلاكية منذ بداية العام بنسبة 7,8% مسجلة مستوى 1,18 مليار